

مشاريع الطاقة المتجددة والربط الكهربائي الكبرى في شمال أفريقيا: آفاق التعاون بين أوروبا وشمال أفريقيا

مايكل تانشوم
منسق

ألكسندر ب. مارتن
حسين سليمان
تريستانو سيناتي
خوسيه رودريجو خواريز كورنييليو



ملخص تنفيذي

تتناول دراسة السياسة المشتركة هذه المشهد المتعلق بالطاقة المتجددة في شمال أفريقيا، وتفحص إمكانات وتحديات المشاريع الكبرى في المنطقة. مع التركيز بشكل خاص على إنتاج الطاقة المتجددة وتصديرها، فإن الدراسة تستكشف تعقيدات المشاريع الكبرى في المغرب ومصر والجزائر وتونس، وتقيم نجاحاتها وعقباتها وإمكاناتها المستقبلية. تتمتع شمال أفريقيا، وخاصة الصحراء الكبرى، بإمكانات هائلة لإنتاج الطاقة المتجددة بسبب مستويات الإشعاع الشمسي العالية بشكل استثنائي، مما يجعلها موقعًا مثاليًا لمشاريع الطاقة الشمسية. ومن الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، هناك مبرر قوي للتعاون بين أوروبا وشمال أفريقيا لتعزيز قدرة شمال أفريقيا على توليد وتصدير الطاقة المتجددة بطريقة تعود بالنفع على المنطقتين. لكن، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة، واجهت بلدان شمال أفريقيا العديد من العقبات الجيوسياسية والاقتصادية والمجتمعية والبنية التحتية في الاستفادة الكاملة من هذه الموارد.

توصلت الدراسة إلى أن المغرب نجح بشكل خاص في تطوير نظام بيئي قوي للطاقة الخضراء، ودمج إنتاج الطاقة المتجددة مع آليات الاستلام مثل الأمانة الخضراء وقرية تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. وتعتبر مشاريع مثل محطات نور للطاقة الشمسية محورية في هذا النظام البيئي. ومن المقرر أن تلعب صادرات المغرب من الطاقة المتجددة، وخاصة الهيدروجين الأخضر والأمانة الخضراء، دورًا مهمًا في انتقال الطاقة في أوروبا، فضلاً عن الربط الكهربائي الحالي والمستقبلي مع إسبانيا والبرتغال ومشروع إكس لينكس، الذي من شأنه أن يوفر الطاقة الخضراء للمملكة المتحدة.

وفي المقابل، طغت التحديات الاقتصادية الأخيرة على نجاحات مصر المبكرة في مجال الطاقة المتجددة، والتي تجسدت في تطوير العديد من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فقد أدت انقطاعات التيار الكهربائي المتكررة والتحول نحو إعطاء الأولوية لتصدير الغاز الطبيعي المسال على احتياجات الطاقة المحلية إلى توقف التقدم. وعلى الرغم من هذه النكسات، تركز مصر على مشاريع الهيدروجين الأخضر، بالشراكة مع شركات دولية لتطوير مرافق إنتاج الأمانة الخضراء. وتشكل هذه الجهود جزءًا من استراتيجية أوسع لتنويع صادرات مصر من الطاقة والحد من الاعتماد على الغاز الطبيعي.

لا يزال قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر متخلفًا بشكل كبير، حيث لا تساهم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلا بشكل ضئيل في مزيج الطاقة. وتستمر البلاد في الاعتماد بشكل كبير على صادرات الغاز الطبيعي. تركز الجزائر على الهيدروجين الأزرق، مستغلة مواردها الهائلة من الغاز الطبيعي، وتهدف إلى الاستحواذ على حصة كبيرة

من سوق الهيدروجين الأوروبية، بالتعاون الوثيق مع الشركات الإيطالية والألمانية. لكن، قد لا يكون هذا النهج كافياً لدفع تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة. كما أن الجدوى الفنية والتجارية لنقل الهيدروجين عبر خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الحالية موضع تساؤل، مما قد يحد من قدرة الجزائر على الاستفادة من إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة.

لقد تبنت تونس استراتيجية مشاريع الطاقة المتجددة التدريجية الأصغر حجماً، والتي تجتذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الأطر القانونية المنقحة. وقد تم تنشيط جهود البلاد لتوسيع قدرتها في الطاقة المتجددة من خلال الإصلاحات القانونية المصممة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الطاقة المتجددة. وثبتت مشاريع مثل محطة الطاقة الشمسية في القيروان نجاحها الأولي. وعلاوة على ذلك، تهدف استراتيجية تونس الوطنية للهيدروجين الأخضر إلى إنتاج كميات كبيرة من الهيدروجين الأخضر للتصدير، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي وشرائها مع إيطاليا. ويتناقض نهج تونس مع استراتيجيات المشاريع الضخمة لجيرانها، حيث تركز بدلاً من ذلك على مشاريع متعددة أصغر حجماً تساهم بشكل جماعي في زيادة كبيرة في قدرة الطاقة المتجددة.

تجد هذه الدراسة أن المشاريع الضخمة الناجحة تتطلب تنسيقاً عن قصد بين آليات توليد الطاقة المتجددة وآليات الشراء. ويتعين على البلدان أن تنسق إنتاجها من الطاقة المتجددة مع أسواق التصدير، ودمج البنية الأساسية المخصصة للطاقة المتجددة مع مرافق الشراء مثل معامل الأمونيا الخضراء. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية في هذا المسعى. وينبغي لحكومات شمال إفريقيا أن تزرع العلاقات مع المستثمرين من القطاع الخاص وأن تخلق بيئات قانونية وتنظيمية مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي. على سبيل المثال، يمكن أن يُعزى نجاح المغرب إلى قدرته على مواءمة مشاريع الطاقة المتجددة مع الاحتياجات الصناعية المحلية ومتطلبات السوق الدولية، مما يخلق نظاماً بيئياً شاملاً للطاقة الخضراء.

تطوير النظم البيئية للطاقة الخضراء يمكن أن يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للسكان المحليين وتمكين البلدان في شمال إفريقيا من ترسيخ نفسها في أسواق جديدة. يجب أن تشمل هذه النظم البيئية سلاسل توريد متنوعة للطاقة المتجددة، تتراوح من الصادرات الزراعية والغذائية والسيارات إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا. يبرز الهيدروجين الأخضر، وخاصة في شكل الأمونيا الخضراء، كسلعة تصديرية رئيسية. إن دمج الطاقة المتجددة في الصناعات المحلية لا يعزز إمكانات التصدير فحسب، بل يضمن أيضاً توزيع فوائد هذه المشاريع على نطاق أوسع داخل البلدان. جد الدراسة أن مشاريع الطاقة العملاقة في شمال إفريقيا يمكن أن تعمل كإطار تعاوني يعزز أمن الطاقة، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام، ويسهل الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة عبر البحر الأبيض المتوسط. لكن، في حين أن الربط الكهربائي مع أوروبا لديه القدرة على جذب الاستثمارات الأساسية في البنية التحتية للطاقة الخضراء

في شمال إفريقيا، إلا أنه يواجه أيضًا خطر مواجهة معارضة وانتقادات محلية كبيرة. وقد تبرز مخاوف مثل الاستعمار الجديد للطاقة الخضراء، مما يسلط الضوء على المخاوف من الاستغلال والتوزيع غير المتكافئ للفوائد بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا.

يقدم الفصل الأول من دراسة السياسة المشتركة هذه مقدمة شاملة للطاقة الخضراء، والربط الكهربائي الدولي، ومشاريع الطاقة العملاقة، والسياق الاجتماعي والاقتصادي في شمال إفريقيا. ويقدم الفصل الثاني تحليلًا متعمقًا لمشاريع الطاقة العملاقة في مصر، مع تسليط الضوء على المخاطر والفرص المرتبطة بها، ويقدم لمحة عامة مفصلة عن المشهد الاجتماعي والاقتصادي في مصر من منظور الطاقة. ويركز الفصل الثالث على تونس، ويفحص ربطاتها الكهربائية ومشاريع الطاقة العملاقة، وقيم الإطار القانوني، ويؤكد على أهمية المشاورات الاجتماعية، ويحلل آليات الرقابة المؤسسية. ويتناول الفصل الأخير الأهداف والتحديات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في دول شمال إفريقيا. ويتضمن الفصل لمحات تفصيلية عن المشاريع الضخمة في كل دولة من دول شمال إفريقيا، ويتناول مبادرات الاتحاد الأوروبي والأدوات المالية والسياسية المصممة لدعم التحول الأخضر في شمال إفريقيا، مثل الصفقة الخضراء الأوروبية، ومبادرة البوابة العالمية، والسندات الخضراء، ومبادلات الديون، والتعاون الصناعي، وآلية تعديل حدود الكربون الجديدة للاتحاد الأوروبي. وأخيرًا، يتناول الفصل إمكانات التعاون المستقبلي بين الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

تقدم دراسة السياسة المشتركة نظرة شاملة على الحالة الحالية والإمكانات المستقبلية لمشاريع الطاقة المتجددة العملاقة في شمال إفريقيا. وتؤكد على الحاجة إلى تنسيق أفضل بين مشاريع الطاقة المتجددة وآليات الشراء لتعزيز فعالية المشاريع العملاقة وفوائدها الاجتماعية والاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن توسيع الإصلاحات القانونية والحوافز لجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة أمر ضروري. ويمكن جذب الاستثمارات الحاسمة من خلال الإصلاح القانوني والتنظيمي، وتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبدعم من ضمانات تمويل وكالات الائتمان للتصدير.

تعزز تطوير النظم البيئية للطاقة الخضراء التي تدمج إنتاج الطاقة المتجددة مع أسواق الشراء المتنوعة، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر والأمونيا، يمكن أن يدفع النمو. وسيكون إعطاء الأولوية لإنتاج الأمونيا الخضراء كمكون رئيسي لسلاسل توريد الطاقة المتجددة، والاستفادة من القطاعات الصناعية القائمة مثل الأسمدة، أمرًا بالغ الأهمية. ومن شأن دمج البنية الأساسية المخصصة للطاقة المتجددة في مشاريع الربط عبر البحر الأبيض المتوسط أن يعزز نجاحها وقابليتها للتوسع. وتوصي الدراسة بأن تولى دول شمال إفريقيا تركيزًا أكبر على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة المنسقة التي تتوافق مع الاحتياجات المحلية وفرص التصدير. ومن خلال اعتماد نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار كامل المنظومة البيئية للطاقة - من الإنتاج إلى الاستهلاك - يمكن لدول شمال إفريقيا ضمان استدامة مشاريع الطاقة المتجددة لديها واستمرارها اقتصاديًا على المدى الطويل.

